العرب
السبت 2021/10/09
السنة 44 العدد 12204

الرئاسي الليبي يخطط للانقلاب على البرلمان بقاعدة جديدة للانتخابات

الإخوان في ليبيا يرفضون ترشح شخصيات عسكرية وأنصار القذافي

يخطط الإخوان في ليبيا وحلفاؤهم لإصدار مراسيم دستورية نافذة تحل محل قانونيْ الانتخاب المصادق عليهما من قبل مجلس النواب، في خطوة تمهد حسب مراقبين لتنفيذ انقلاب على البرلمان، واستهداف مسار الانتخابات المزمع إجراؤها نهاية العام الجاري.

الحبيب الأسود

محمد المنفي يسعى للمحافظة على مصالح حلفائه

طرابلس - بينما لم يعد أمام الليبيين إلا خمسة وسبعون يوميا تسبق موعد الحسم الانتخابي المقرر للرابع والعشرين من ديسمبر القادم، يتجه المجلس الرئاسي إلى اعتماد قاعدة انتخابية يطيح من خلالها بالقانونين الصادرين عن مجلس النواب والمتعلقين بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وأكدت أوساط ليبية مطلعة لـ"العرب" أن المجلس الرئاسي الذي بات خاضعا لسيطرة الإخوان وحلفائهم يخطط جديا للانقلاب على البرلمان عبر إصدار مراسيم دستورية نافذة تحل محل قانونيْ الانتخاب المصادق عليهما من قبل مجلس النواب، على أن يتم الإعلان عن ذلك رسميا على هامش مؤتمر "استقرار ليبيا" الذي سينعقد في العاصمة طرابلس بحضور إقليمي ودولي واسع في الحادي والعشرين من أكتوبر الجاري.

محمد الجارح

المنفي باشر بالتحضير للتدخل في العملية السياسية والانتخابات

وقالت ذات الأوساط إن المجلس الرئاسي سيعتمد في خطته على ما ورد في صلاحياته المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي ومنها أن "تتقيد السلطة التنفيذية الموحدة المنبثقة عن الملتقى بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية عبر المواعيد المحددة للمرحلة التمهيدية للحل الشامل" وهو ما يتم بالتوافق مع الحكومة التي من صلاحياتها "تنفيذ كل الإجراءات المطلوبة لإنجاح خارطة الطريق الهادفة للوصول إلى الانتخابات وفق مواعيدها المقررة".

ولم تستبعد الأوساط أن يعلن عن عقد اجتماع طارئ يسند بموجبه ملتقى الحوار السياسي صلاحيات جديدة للمجلس الرئاسي والحكومة يتم بموجبها الإطاحة بقانونيْ انتخاب الرئيس وانتخاب البرلمان الصادرين عن مجلس النواب، ولاسيما أن توفير الأغلبية المطلقة داخل الملتقى بات ممكنا بعد التحولات الحاصلة مؤخرا في المشهد السياسي.

ويرى مهتمون بالشأن الليبي أن رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي المنتخب عن إقليم برقة أصبح في حالة وفاق تام مع رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة المنتخب عن إقليم طرابلس، وأن الإخوان وحلفاءهم وأمراء الحرب واللوبي التركي الخاضع لسيطرة عدد من رجال الأعمال النافذين يجمعون على رفض تنظيم الانتخابات الرئاسية في حال ترشح قائد الجيش خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي كممثل للنظام السابق، وكذلك على تأجيل الانتخابات البرلمانية مدة شهر إلى ما بعد تنظيم الاستحقاق الرئاسي.

والأربعاء الماضي اجتمع رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ونائباه موسى الكوني وعبدالله اللافي مع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السائح وأكدوا على "ضرورة صياغة إطار قانوني ودستوري للعملية الانتخابية المقبلة يتوافق عليه الجميع، حتى يساهم في إقامة انتخابات حرة، وتقبل بنتائجها كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية".

وأوضحت المتحدثة باسم المجلس الرئاسي نجوى وهيبة أنه "ربما هناك تفكير ولا نقول ترددا في كيفية جعل الانتخابات تجرى في ظروف نزيهة وشفافة وحرة تضمن مشاركة الجميع وتضمن قبول الجميع بنتائج الانتخابات؛ لأن التحدي ليس فقط بإجراء الانتخابات في موعدها وإنما في إجرائها في ظروف تمكّن الجميع من القبول بالنتائج ومشاركة الجميع، أما التحديات التي تواجه إجراء الانتخابات في موعدها فتأخرت، وكانت متأخرة بسبب عدم وجود توافق بين مجلس الدولة والنواب وهما الطرفان المعنيان بحسم القاعدة الدستورية والأطر الدستورية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية معًا، وفقًا لمخرجات جنيف وما سمح به في وقت لاحق، قبل أن يعلن الرئيس عن مبادرته السياسية للمجلس الرئاسي، كان لإتاحة وقت أكبر للأطراف المعنية أن تؤدي أعمالها الموكلة إليها ويتحمل كل طرف مسؤوليته القانونية والوطنية".

وأشارت وهيبة إلى أن "المبادرة السياسية ستكون في أكتوبر والتوقيت الذي جاءت فيه هو بعد نفاد الوقت أو بعد وجود وقت كاف للطرفين دون حسم، مؤكدةً أنه عند الحديث عن انتخابات يقصد الرئاسية والبرلمانية، أن المجلس الرئاسي "يقدم مبادرة سيكون فيها أكثر من مقترح، وسيجمع الأطراف السياسية المعنية ويستمع لرأيها ويجد طريقة لحسم القاعدة الدستورية وإجراء الانتخابات في موعدها، وقد تطرح فكرة عدم ترشح شخصيات سياسية فاعلة كانت حاضرة في المشهد لتسهيل قبول نتائجها وإتاحة الفرصة للجميع أن تكون هناك مشاركة عادلة في الانتخابات، لكن كل التفاصيل والمقترحات ستطرح بوقتها"، مردفة أن المبادرة ستطرح في وقت قريب هذا الشهر، وهي عبارة عن أكثر من مقترح، وإذا تمكن الطرفان المعنيان بالتوصل بشكل توافقي لحسم القاعدة الدستورية بشكل يرضي الجميع وبشكل توافقي سيكون هذا جيدًا، ولا داعي لمقترح آخر لكن هناك أكثر من مقترح يجب أن يكون جاهز لتكون هناك خطط بديلة، والأهم أن تنقذ العملية السياسية والانتخابات.

وقال الباحث السياسي محمد الجارح، إن "المنفي قد باشر بالتحضير الفعلي للتدخل في العملية السياسية وخاصة بما يتعلق بالانتخابات"، وأضاف أن "لقاء المنفي مع رئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح قد يكون بداية التنسيق بين الطرفين بخصوص الانتخابات، سواء من حيث قوانين العملية الانتخابية ومراسيمها، أو من حيث التأجيل إن لزم الأمر"، مرجحا أن "المجلس الرئاسي سيعتمد في خطوته القادمة على الدعم الخارجي عوضاً عن الدعم الشعبي".

الجزائريون ينفرون العمل السياسي بسبب المنظومة الحاكمة

صابر بليدي

الجزائر - لم تسع الساعات الإضافية التي أقرتها السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات، لصالح الأحزاب السياسية والمستقلين من أجل إيداع ملفات لوائح مرشحيها للانتخابات المحلية المقررة نهاية شهر نوفمبر القادم بالجزائر، من رفع حالة الضغط والارتباك لدى هؤلاء، بسبب الصعوبات التي اعترت تشكيل تلك اللوائح، في ظل مناخ لا يختلف كثيرا عن الاستحقاقات الانتخابية السابقة.

وانتهت منتصف ليل الخميس، مهلة إيداع لوائح المرشحين للانتخابات لدى سلطة تنظيم الانتخابات، وسط أجواء من القلق لدى الأحزاب السياسية والمستقلين، حول اختبار قبولها، في ظل صعوبات اعترت تشكيل تلك اللوائح إلى درجة أن بعضها أطلق إعلانات للترشح في صفوفه، نظرا لنفور الشارع الجزائري من الممارسة الجزائرية.

وإذ يختلف الوضع من حزب إلى آخر، بحسب الانتشار والخبرة والهيكلة المحلية، فإنه حتى الأحزاب الكبرى لم تسلم من نفور الجزائري من الفعل السياسي والانتخابي، حيث سبق لها أن بحثت عن مرشحين في صفوفها بعدما كانت الزحمة على أبوابها، وهو ما يترجم استمرار رفض الشارع الجزائري المشاركة في آخر مراحل إعادة بناء مؤسسات الدولة، رغم أن الأمر يتعلق بمؤسسات الدولة المحلية التي لها احتكاك مباشر معه.

وفي هذا الشأن تناقلت أصداء في محافظة عنابة (شرق البلاد)، عن عجز حزب جبهة التحرير الوطني صاحب الأغلبية في البرلمان الجديد، من دخول عدة بلديات بسبب الصعوبات والخلافات حول لوائح المرشحين، وهو السيناريو الذي شهدته عدة أحزاب توصف بـ"الكبرى".

وفي محافظة بجاية الواقعة في إقليم القبائل، أعلن الرئيس المحلي للجنة تنظيم الانتخابات للإذاعة المحلية، بأن أربع بلديات من جملة بلديات المحافظة، لم تتقدم فيها ولا لائحة لخوض غمار الانتخابات، ويتعلق الأمر ببلديات أقبو، توجة، فرعون، ونسيسنة، وهو ما يكرس القطيعة المستمرة بين الشارع في المنطقة وبين الاستحقاقات الانتخابية المنتظمة منذ ديسمبر 2019.

ويتشكل التوزيع الجغرافي المحلي في الجزائر (البلديات والولايات)، من ثمان وخمسين ولاية و1571 بلدية، وهو الأمر الذي يتطلب جهودا وانتشارا كبيرين من طرف الأحزاب لتغطيته، ومع ذلك وصلت أحزاب الأغلبية البرلمانية (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم) من الدخول في أغلبية تلك الهيئات، في انتظار ترسيم تلك اللوائح بالقبول أو الرفض من طرف السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات.

ورغم أن السلطة كانت تطمح لتنظيم انتخابات دون مقاطعة، خاصة وأن للاستحقاق خصوصيات مميزة، كونه يتعلق بالعلاقة الأولى والمباشرة بين المواطن وبين الواجهة الأولى للحكومة، فإن عددا من الأحزاب أعلنت عن مقاطعتها للانتخابات لأسباب سياسية وتنظيمية.

> **في محافظة بجاية أعلن الرئيس المحلي للجنة تنظيم الانتخابات بأن أربع بلديات لم تتقدم فيها ولا لائحة لخوض الانتخابات**

ففيما أعلن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال وجبهة العدالة والتنمية وطلائع الحريات، عن رفضها خوض الاستحقاق نتيجة عدم اقتناعها بجدوى الاستحقاق في ظل المناخ السياسي القائم، وعدم وجود نية لدى السلطة للتعاطي مع مطالب الطبقة السياسية، خاصة في ما يتعلق بسقف التوقيعات المطلوب لدخول أي حزب للانتخابات (800 ألف توقيع)، فإن قوى سياسية أخرى توصف بـ"المجهرية" أو الحديثة النشأة، وجدت نفسها خارج السباق مبكرا، لأنها فشلت في استقطاب مناضلين وأنصار لصفوفها، ورغم أن بعضها أطلق إعلانات لتشكيل لوائح مرشحين باسمها، إلا أنها عجزت عن تحقيق هدفها.

وفي خطوة تهدف إلى تفادي سيناريو انتخابات بلا مرشحين، أقرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تسهيلات جديدة للأحزاب السياسية واللوائح المستقلة، تتضمن منح مهلة جديدة لهؤلاء من أجل استكمال ملفات اللوائح إلى غاية نهاية الفترة القانونية لدراستها، بغية تحقيق ما أسماه بيانها، بـ"تكافؤ الفرص بين الجميع".

واستثنت سلطة التنظيم من الإجراء، محضر مراقبة استمارات اكتتاب التوقيعات الصادر عن رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية.

كيف يمكن أن يكون اتحاد الشغل التونسي في صف قرارات 25 يوليو؟

الطبوبي للرئيس سعيد: يجب أن توحّد التونسيين حول مشروع وطني حقيقي

خالد هدوي

تونس - أكدت أوساط سياسية تونسية، إمكانية انضمام اتحاد الشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، إلى صفّ قرارات الخامس والعشرين من يوليو للرئيس قيس سعيد، انطلاقا من دفاعه عن الفئات الاجتماعية والعمال، فضلا عن التشارك مع توجهات الرئيس في بناء نمط اجتماعي جديد بعيدا عن حسابات الأحزاب.

تقارب في التوجهات والأفكار

وأكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي، أنّه "لا وجود لأيّ قطيعة بينه وبين رئيس الدولة قيس سعيد"، داعيا سعيّد إلى "الإنصات لكلّ من يعارضه ومن يؤيّده".

وأفاد الطبوبي في تصريح إعلامي الخميس أنّ "الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي أدى إلى تفاقم البطالة ونقص مواطن الشغل يتطلّب رؤية ناضجة"، قائلا "لا بدّ أن يتواضع الجميع وأن يضعوا أرجلهم على الأرض".

وبشأن التواصل بينه وبين الرئيس، أفاد الطبوبي أنّ "قيس سعيد له مشاغله وظروفه"، مؤكّدا أنّ "العبرة ليست في اللقاءات، وأنّه تواصل مع الرئيس قيس سعيد بالهاتف ليلا لفضّ بعض الإشكاليات"، مؤكدا "ليس بيننا قطيعة وليس بيننا عداوة ولكلّ حادث حديث".

وأضاف أنّ اللقاءات يجب أن تكون حول خيارات وحول مضامين للخروج من هذا المأزق وتوجّه للرئيس قيس سعيد قائلا "تونس قبل الأشخاص ويجب أن توحّد التونسيين حول مشروع وطني حقيقي".

ويرى مراقبون وسياسيون، أن اتحاد الشغل يلتقي مع قرارات الرئيس التونسي التي اتخذها في الخامس والعشرين من يوليو، فضلا عن كونه يدافع عن الفئات الاجتماعية الهشة والضعيفة بالأساس، وليس له أطماع في السلطة على عكس الأحزاب السياسية.

وقال المحلل السياسي نبيل الرابحي في تصريح لـ"العرب"، "اتحاد الشغل الذي ينادي بالدفاع عن الفئات الهشة والشعبية، من الضروري والطبيعي جدا أن يلتقي مع قرارات الخامس والعشرين من يوليو".

وأضاف "من حيث الممارسة الطبوبي قال الاتحاد لا يمكنه الاصطفاف إلا وراء الرئيس، بعيدا عن الأحزاب السياسية، ونحن الآن أمام مخلفات منظومة حكم عبثي لمدة عشر سنوات".

وتابع الرابحي "الاتحاد اليوم ليس له خيار سوى الاصطفاف وراء الشعب، لأن تحرك الخامس والعشرين من يوليو هو تحرك اجتماعي وسياسي من حيث تحسين ظروف العيش وإسقاط المنظومة السياسية وحل البرلمان، والمشروع هو مجتمعي بالأساس والاتحاد سينضم مع الشعب في هذا المشروع".

واستطرد "المطلوب اليوم من اتحاد الشغل نوع من الهدنة مع رئاسة الجمهورية لتحديد الخيارات القادمة".

وتعتبر أوساط سياسية أن اتحاد الشغل ساند قرارات الرئيس منذ البداية، وذهب قبل ذلك في اتجاه اقتراح مبادرة للحوار الوطني تجمع مختلف الأطراف، كما يعد شريكا مهما لرئاسة الجمهورية لمواجهة التحديات القادمة.

وأفاد السياسي حاتم المليكي، أن "موقف اتحاد الشغل كان واضحا منذ البداية بمساندته لقرارات الرئيس سعيد التي اتخذها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وكان الأقرب لتلك القرارات أكثر من أي طرف آخر ومساند لمواجهة الأزمة التي تمر بها البلاد".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الاتحاد ذهب في اتجاه تقديم مبادرة حوار وطني وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وهي مبادرة مقبولة تعطي رئاسة الجمهورية شريكا من الوزن الثقيل".

حاتم المليكي

الاتحاد يدافع عن الخط الاجتماعي ويمكن أن يتفق مع الرئيس

نبيل الرابحي

من الطبيعي جدا أن يلتقي الاتحاد مع قرارات قيس سعيد

وقال المليكي "الاتحاد مختلف عن الأحزاب السياسية، وهو منظمة وطنية هدفها الدفاع على الخط الوطني والاجتماعي، ومن مصلحة البلاد أن تبني تفاهمات بين رئاسة الجمهورية والاتحاد، فضلا عن توافقات مع منظمات أخرى، لأن الاتحاد شريك ومحاور لا مفرّ منه".

وتابع "في تقديري فلسفة اتحاد الشغل الدفاع للخروج من الأزمة، ولا بد من تحديد الأولويات بينهما (الأزمة السياسية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية)"، لافتا "على الرئيس سعيد أن يدعم مشروعيته بالأداء والاتحاد سيساعد الرئيس، والرئيس عليه أن يستغل الفرصة".

والجمعة، أكّد الأمين العام المساعد باتحاد الشغل سامي الطاهري، أنّ "البرلمان الحالي وليد انتخابات 2019 قد انتهى"، مشيرا إلى "ضرورة استعادة مجلس نواب الشعب وذلك بانتخابات معقولة وبشروط قانونية جديدة".

وكتب في تدوينة على صفحته الرسمية بفيسبوك "البرلمان الحالي انتهى لكن لا بد من استعادة المؤسسة في انتخابات قادمة في آجال معقولة بشروط قانونية جديدة وهياكل مستقلة فعلا تقطع الطريق على الكناترية والفاسدين ولوبيات المال والأعمال والمصالح والمتلحفين بالدين".

وشدّد على أنّ الإنقاذ في الفترة القادمة هو "بالأساس اجتماعي اقتصادي" بعد الخطوة السياسية التي ساهمت في تفكيك المنظومة السياسية التي امتدت على عشرية كاملة.

وفي الخامس والعشرين من يوليو الماضي، أعلن الرئيس التونسي جملة من القرارات الاستثنائية أهمها تجميد نشاط البرلمان لمدة ثلاثين يوما، وإقالة حكومة هشام المشيشي، كما قرر في الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي تمديد العمل بتلك الإجراءات.